جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

Damascus University
College of Economics
Economic Department

الصناعة التحويلية الخاصة في سورية خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩ (دراسة تحليلية للإنتاج والناتج)

Private manufacturing industries in Syria During 1990-2009 Analytical study for output and production

إعـــــــــداد: إحسان عامر

Prepared by: Ihsan Amer

إشراف: أ. د. مصطفى العبد الله الكفري

Supervisor: Mustafa A. Alkafry

الصناعة التحويلية الخاصة في سورية خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩
(دراسة تحليلية للإنتاج والناتج)

الملخص:

تضمنت الدراسة لمحة موجزة عن مراحل تطور الاقتصاد السوري من خمسينيات القرن الماضي حتى العقد الأول من القرن الحالي. وتناولت الدراسة بشكل رئيسي تطور قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في سورية خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩، ومساهمته في الإنتاج والناتج الصناعي. وشملت الدراسة فترتين زمنيتين، الفترة الأولى ١٩٩٠ – ١٩٩٩ والفترة الثانية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩، وأجريت اختبارات إحصائية لفرضيات البحث لمعرفة أثر قوانين تشجيع الاستثمار وتعديلاتها وتعزيز التعددية والإنفتاح على تطور الإنتاج والناتج في القطاع الخاص الصناعي.

كما بيّنت الدراسة أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تساهم في تعميق دور قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

الكلمات المفتاحية: الصناعة التحويلية الخاصة، الإنتاج، الناتج، قوانين تشجيع الاستثمار

مقدمة:

يتمتع قطاع الصناعة بآثار تحريضية بين فروعه المختلفة وبين القطاعات الأخرى ، فالتوسع في صناعةٍ ما يؤدي إلى التوسع في صناعاتٍ أخرى أو إقامة صناعاتٍ جديدة ، وهذا ما يؤدي إلى استثمارات جديدة وتحقيق التكامل بين كافة القطاعات ، وهنا تبرز أهمية قطاع الصناعة كونه يتمتع بعمق وتعدد التشابكات التي يخلقها بارتباطاته الخلفية والأمامية ، من حيث تطوير القطاع الأولي من الإنتاج الزراعي إلى إنتاج المواد الأولية والخامات الأخرى ، إلى تطوير القطاع نفسه بإنتاج المواد الوسيطة.

وتعتبر الصناعة التحويلية العمود الفقري للتنمية لأنها تحقق قيمة مضافة عالية إضافة إلى أنها صناعة لا تعتبر كثيفة رأس المال وبنفس الوقت تساهم في خلق فرص عمل كبيرة وتساهم مساهمة فعّالة في الناتج المحلي الإجمالي وتحقق نمواً متوازناً ، بعكس الصناعات الاستخراجية التي تؤدي إلى تحقيق نمواً غير متوازن وتذبذباً في الناتج نتيجة التذبذب في أسعار النفط والغاز ، وهي صناعات كثيفة رأس المال قليلة العمالة وأساسها معتمد على مادة غير متجددة.

وفي سورية أصبح التصنيع خياراً استراتيجياً لتحقيق التنمية بعد انخفاض إنتاج النفط حيث بات الاعتماد على المواد الخام في الإنتاج والتصدير وعدم التنوع في إنتاج السلع أمراً في غاية الخطورة على الاقتصاد، فأي تقلب في الأسعار يؤثر على الناتج الإجمالي ولهذا فقد تبنّت الدولة العديد من الخطط والبرامج لتنمية قطاع الصناعة التحويلية وأكدت على أهمية التعددية الاقتصادية وأعطت للقطاع الخاص دوراً في تحقيق ذلك من خلال تقديم التشجيع والحوافز وإصدار القوانين والمراسيم المحفّزة على الاستثمار.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في كونه يتعرض لتطور الإنتاج والناتج في القطاع الخاص الصناعي خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي ، هذه الفترة التي شهدت تغيراً في السياسة الاقتصادية السورية حيث صدر قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ ، إضافة إلى الاصلاحات الاقتصادية والتحديثات وإصدار القوانين والمراسيم وتعديلاتها خلال العقد الأول من القرن الحالي ، وما شهدته الصناعة التحويلية في القطاع الخاص من تشجيع وتسهيلات وتحفيز وإقامة البنى التحتية اللازمة لذلك فقد صدرت العديد من التشريعات التي تشجع هذه الصناعة ، كما أُحدثت المدن الصناعية في كل من ريف دمشق وحمص وحلب ودير الزور.

وبناءً على ذلك ، يهدف البحث إلى:

١- التعرف على تطور الإنتاج والناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاصة.

٢- التعرف على مدى مساهمة الصناعة التحويلية الخاصة من إجمالي الصناعة والإنتاج الكلي والناتج الكلي في سورية.

٣- التعرف على أثر القوانين والمراسيم المشجعة على الاستثمار في الصناعة التحويلية الخاصة في سورية من خلال التحليل الإحصائي لذلك.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، لدراسة مدى تأثير قوانين تشجيع الاستثمار على الإنتاج والناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في سورية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة كمتغير مستقل وناتجها كمتغير تابع بعد تقسيم الفترة الزمنية المدروسة إلى فترتين الأولى من عام ١٩٩٠ ولغاية عام ١٩٩٩ والثانية من عام ٢٠٠٠ ولغاية عام ٢٠٠٩، هذا إضافة إلى إجراء اختبارات على مؤشري الإنتاج والناتج خلال الفترتين المذكورتين.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: أدت التعديلات التي أدخلت على قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٠) إلى رفع متوسط نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الخاصة من إجمالي قطاع الصناعة.

الفرضية الثانية: ساهمت قوانين تشجيع الاستثمار في خلق بيئة استثمارية مناسبة للصناعة التحويلية في القطاع الخاص.

مخطط البحث:

١) <u>لمحة عن الاقتصاد السوري</u>

شهدت سورية خلال العقود الماضية تطورات إقتصادية هامة وقامت بإعادة بناء الهيكل الاقتصادي بما يتناسب وإمكاناتها، وأعدت خطط خمسية لتنمية الاقتصاد الوطني وركزت على تحسين ورفع مستوى معيشة السكان وتقليل معدلات البطالة وتنمية الموارد البشرية، من خلال الاستفادة الكاملة من الموارد والثروات الكامنة على جميع الصُعد الصناعية والزراعية ومصادر الطاقة ... وغيرها.

ارتبط الاقتصاد السوري ارتباطاً وثيقاً بين تدفق الأموال والمساعدات على القطاع العام وبين تذبذب الاستثمارات الخاصة فقد مرّ الاقتصاد السوري بمراحل نوجزها حسب الفترات الزمنية التالية:

أ) فترة ما بعد الاستقلال: أُعتمد الاقتصاد الرأسمالي الوطني وشُجعت الصناعة الوطنية وأُعطيت الحرية لرأس المال المحلي، وصدر قانون تشجيع الصناعة لعام ١٩٥٢، وشهد الاقتصاد نمواً عالياً وسريعاً، وكان قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية الأكثر مساهمة في الناتج ، وحققت الاستثمارات نمواً عالياً بلغ ٩% بين عامي ١٩٥٠ – ١٩٥٣[١] ، وكانت الاستثمارات الخاصة هي المسيطرة.

ب) فترة الستينات: جاءت الوحدة مع مصر ١٩٥٨ – ١٩٦١، وبدأ تدخل الدولة من خلال تحولات اجتماعية وسياسة بإجراءات التأميم والاصلاح الزراعي، وجاءت فترة الإنفصال التي لم تدم طويلاً حتى جاءت ثورة آذار ١٩٦٣ وحققت تحولات اجتماعية كبيرة (تأميم التعليم – خدمات صحية مجانية – دعم أسعار السلع الأساسية) وتحولات اقتصادية (تأميم المصارف وعدد من الشركات

[١] – انظر سعيفان ، سمير – الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية– جمعية العلوم الاقتصادية – ندوة التلاثاء الاقتصادي – ٢٠٠٩ – ص١

الصناعية) وأصبح القطاع العام مسيطر على كامل الصناعة الاستخراجية وقسم كبير من الصناعة التحويلية وعلى المصارف والتجارة الخارجية[1] وتراجع دور القطاع الخاص وأدى ذلك إلى تسرّب رؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج.

ج) فترة السبعينات: اعتبرت بداية عهدٍ جديد وتميّزت بإطلاق التعددية الاقتصادية ، وصدرت تشريعات تشجيعية لعودة رؤوس الأموال وتم فتح الاقتصاد بصورة أكبر وخُففت القيود على مستوردات القطاع الخاص ، وصدر عفو عن جرائم تهريب الأموال قبل عام ١٩٧٠، وأُحدثت المناطق الحرة عام ١٩٧١ وانضمت سورية إلى منظمة ضمان الاستثمارات العربية وصدرت تشريعات لتشجيع السياحة، ما أدى إلى زيادة في استثمارات القطاع الخاص، إضافة إلى استثمارات حكومية ضخمة نتيجة المساعدات الخارجية من الدول العربية والخليجية، وارتفاع في أسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي.

د) فترة الثمانينيات: بدأت بتغيير السياسة الاقتصادية وإعادة سيطرة الدولة على الاقتصاد وإيقاف التوسع في اتجاه اقتصاد السوق نتيجة ظروف سياسية حدثت في نهاية السبعينات، ودخل الاقتصاد مرحلة أزمة ولم تستطع الاستثمارات التي ضخت في السبعينات على نمو الاقتصاد الوطني لأنها كانت في أغلبها مشاريع في البنية التحتية وتراجعت الاستثمارات الخاصة، وبعد عام ١٩٨٥ بدأت الدولة بخطوات إصلاحية وذلك باتخاذ إجراءات لفسح المجال أمام القطاع الخاص الذي يسيطر على قطاعات صغيرة في الصناعة والتجارة لاستعادة حيويته، فكانت الاصلاحات مترددة دون تعديل في الفكر ودون وجود برنامج إصلاح واضح ومحدد.

ه) فترة التسعينات: سيطر نموذج اقتصاد السوق من خلال سياسة القطب الواحد في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وسعت سورية للتكيف مع هذا التغيير، وتزايد إنتاج النفط وتجددت المعونات الخليجية وأشرك القطاع الخاص والمشترك في العملية التنموية وصدر قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١، الذي شكّل نقلة نوعية في الاقتصاد السوري واعتبر بداية مرحلة إصلاح اقتصادي جديدة انفتحت على القطاع الخاص في الداخل والخارج حيث أن الانفتاح يوفر ضمانات للأموال التي تستثمر وبالتالي يكون الانفتاح مدخلاً للاستثمار دون قيد أو شرط[2].

و) فترة العقد الأول من القرن الحالي: حددت توجهات عملية الإصلاح والتعددية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي بعد المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠٢ وضعت الخطوط العريضة للإصلاح الاقتصادي وحددت أدوار القوى الاقتصادية من خلال التعددية الاقتصادية والشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، إلا أنه لم يكن هناك إتفاق على المفاهيم لدى أصحاب القرار الاقتصادي[3]، ونتيجة الظروف الدولية وضرورة التعامل مع الخارج

---

[1] انظر: مرزوق ، نبيل – الخصخصة آفاقها وأبعادها – دار الفكر المعاصر – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٩٩ ص ٩٨

[2] انظر: مرسي ، فؤاد – هذا الانفتاح الاقتصادي – دار الوحدة للطباعة والنشر – بيروت – ١٩٨٠ ص٧٧

[3] انظر: الحمش ، منير – الاصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة – دار الرضا للنشر – دمشق ٢٠٠٣ ص ٢٤٩

تسارعت خطى الإصلاح بعد عام ٢٠٠٤، فكان لا بد من الانتقال إلى اقتصاد السوق ، وهذا ما تم الإعلان عنه في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي باسم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي لم يتوصل إلى الآن إلى مفهوم واضح أو صيغة متفق عليها لهذا النظام[1]، بُذلت جهود مميزة لتعزيز الاستثمارات وتهيئة مناخ استثماري جاذب وإصلاح الخلل بين السياسات الاستثمارية والسياسات التنموية، فقد صدرت العديد من القوانين والتشريعات التي عدلت وأضافت قوانين ومراسيم هدفت إلى جذب الاستثمارات وتعزيز الانفتاح وتبني التغيير ورفد الاقتصاد تدريجياً بمقومات تطبيق تكنولوجيا المعلومات، وبدا ذلك واضحاً في الخطة الخمسية العاشرة، ومن أهم التعديلات والقوانين ما يلي:

١- تعديل قانون الاستثمار رقم (١٠) بالمرسوم التشريعي رقم (٧) لعام ٢٠٠٠.

٢- إعفاء الصادرات من الضرائب والرسوم بالمرسوم (١٥) لعام ٢٠٠١ .

٣- السماح بافتتاح المصارف الخاصة بالقانون (٢٨) لعام ٢٠٠١ وتشكيل مجلس النقد والتسليف بالقانون ٢٣ لعام ٢٠٠٢.

٤- إحداث المدن الصناعية في حلب وحمص وريف دمشق ودير الزور.

٥- تخفيف الرسوم الجمركية على كافة المواد الأولية الصناعية لتصبح ١% وتسهيل عملية الاقراض من المصارف إلى القطاع الصناعي الوطني.

٦- وضع حد أدنى لأسعار المنتجات الصناعية المستوردة المماثلة للمنتجات السورية لضمان المنافسة العادلة.

٧- المرسوم التشريعي رقم (٥١) لعام ٢٠٠٦ الخاص بتخفيف الضريبة على الأرباح بنظام ضريبي ديناميكي يستمر طيلة عمر المشروع.

٨- المرسوم التشريعي رقم (٨) لتشجيع الاستثمار لعام ٢٠٠٧.

أدت هذه الإجراءات إلى تشجيع قطاع الصناعة التحويلية الخاصة لتنمو وتتطور وتساهم مساهمة فعالة في التنمية والنمو.

٢) الإنتاج والناتج في الصناعة التحويلية الخاصة خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩

أولاً: تطور إنتاج الصناعة التحويلية في القطاع الخاص السوري خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩

يتركز النشاط الصناعي في القطاع الخاص بمجمله في قطاع الصناعة التحويلية القطاع الأهم في الاقتصاد الوطني ، والمؤشر على تقدم الدولة وتطورها ، ويُلاحظ من العرض السابق أن القطاع الخاص مرّ بمراحل إنتعاش وركود تفاوتت من فترة زمنية إلى أخرى مما أدى إلى عدم استقراره وعدم التوسع في صناعاته وبقي قطاع يغلب على منشآته الطابع الصغير والمتوسط ، ولم يرق لقيادة دفة الاقتصاد الوطني ؛ ولم يدخل في صناعات كبيرة كصناعة الاسمنت والسكر وتكرير النفط والآلات والمعدات والصناعات

---

[1] انظر: سليمان ، عدنان – اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية – دار الرضا للنشر – دمشق ٢٠٠٥ ص٣٥

الالكترونية وبقي حتى أواسط فترة التسعينات على هذه الحال ذلك نتيجة ضعف الاستثمارات فيه ومعاناته من غياب التشريعات مما جعله غير قادرٍ على تعويض انخفاض إنتاج القطاع العام.

وبعد صدور التشريعات والقوانين التي أعطته الغطاء القانوني لعمله والتي أدت إلى ابتعاده عن التردد والخوف في عمله بدا واضحاً التوسع في استثماراته الصناعية، ودخوله صناعات كانت محتكرة للقطاع العام الصناعي، ويبيّن الجدول التالي تطور قيم الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩.

جدول (١): تطور إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة بأسعار عام ٢٠٠٠ خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩

(الوحدة: مليون ل. س)

السنة	إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة	إجمالي إنتاج الصناعة	إجمالي الإنتاج	نسبة إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة من	
				إنتاج الصناعة	الإنتاج الكلي
١٩٩٠	٦٢٢٧٦	٤٦١٠٧٦	١٠٢٦٥٧٢	١٣.٥١	٦.٠٧
١٩٩١	٦٤٠٦١	٤٧٩٦٨٦	١٠٨٨٣٢٥	١٣.٣٥	٥.٨٩
١٩٩٢	٧٦٩٨٥	٥٢٢٩٠٢	١١٩١١٧٠	١٤.٧٢	٦.٤٦
١٩٩٣	٨٦٠٤٥	٥٦٤٩١٠	١٢٦٤٣٠٣	١٥.٢٣	٦.٨١
١٩٩٤	٩٤٥٣٦	٥٧٥٧٧٤	١٣٢٨٢٠٥	١٦.٤٢	٧.١٢
١٩٩٥	١٠٣٢٨٠	٥٥٥٢٠٩	١٣٥٧٢٦٦	١٨.٦	٧.٦١
١٩٩٦	١٤٩٠٦٧	٦١٥١٩١	١٤٦٤٢٩٥	٢٤.٢٣	١٠.١٨
١٩٩٧	١٧٨٨٤٠	٦٤٠٥٧٧	١٤٧٩١٩٩	٢٧.٩٢	١٢.٠٩
١٩٩٨	١٩٨٤٤٩	٦٦٨٩٤٤	١٥٧٨٩٨٠	٢٩.٦٧	١٢.٥٧
١٩٩٩	١٨٩٩٢٦	٦٥٣٤٩٩	١٥٤٦٣٥٥	٢٩.٠٦	١٢.٢٨
٢٠٠٠	١٥٧٢٤٢	٣٣٥٣٨١	١١٦٥٧٥٩	٤٦.٨٨	١٣.٤٩
٢٠٠١	١٧٤٢٩٨	٦١٦٦٨٦	١٦٣٠٦١٤	٢٨.٢٦	١٠.٦٩
٢٠٠٢	١٧٩٨٩٥	٦٢٧٥٦٠	١٧٠٩٧٦٩	٢٨.٦٧	١٠.٥٢
٢٠٠٣	١٨٧٦٦٨	٦١٦٥٩٥	١٧٤٥٤٤٢	٣٠.٤٤	١٠.٧٥
٢٠٠٤	٢٤٠٥٦٤	٧٠٣٦٠٧	١٨٤٨٧٧٥	٣٤.١٩	١٣.٠١
٢٠٠٥	٢٧٤٣٣٦	٧٣٠٧٧٧	١٩٨٤٢٠٩	٣٧.٥٤	١٣.٨٣
٢٠٠٦	٢٨٨٧٥٣	٧٣٩٨٣٠	٢٠٩٤٥٤٠	٣٩.٠٣	١٣.٧٩
٢٠٠٧	٣٢٧٧٢٠	٧٦٣٥٩٥	٢٢٠٥١٦١	٤٢.٩٢	١٤.٨٦
٢٠٠٨	٣٥٢٩٣٤	٧٩٣٥٩٧	٢٢٦٨٨٨٤	٤٤.٤٧	١٥.٥٦
٢٠٠٩	٣٥٤٤٨٤	٨٠٢٧٣٣	٢٤٠٨٩٩٤	٤٤.١٦	١٤.٧٢

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية – إعداد الباحث

تشير بيانات الجدول إلى:

١- إرتفاع إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة من ٦٢٢٧٦ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٠ إلى ٣٥٤٤٨٤ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٩، محققاً زيادة نسبتها ٤٦٩.٢%، وهذا الارتفاع الكبير يدل على المناخ المريح الذي أُعطي للقطاع الخاص خلال هذه الفترة.

٢- إرتفاع إجمالي إنتاج الصناعة من ٤٦١٠٧٦ مليون ليرة عام ١٩٩٠ إلى ٨٠٢٧٣٣ مليون ليرة عام ٢٠٠٩، محققاً زيادة نسبتها ٧٤% وهي أقل من الزيادة التي حققها قطاع الصناعة التحويلية الخاص، وهذا يدل على ضعف إنتاج القطاع العام وعدم نموه بنفس النسبة التي نما بها القطاع الخاص.

٣- إرتفعت نسبة مساهمة إنتاج الصناعة التحويلية في القطاع الخاص من إجمالي الإنتاج الصناعي الكلي من ١٣.٥% عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٤٤.١٦% عام ٢٠٠٩ على الرغم من سيطرت القطاع العام على الصناعة الاستخراجية وبعض الصناعات التحويلية كتكرير النفط، كما ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الخاصة من إجمالي الإنتاج الكلي في سورية من ٦.٠٧% عام ١٩٩٠ لتصل إلى ١٤.٧٢% عام ٢٠٠٩.

يؤكد هذا التطور في قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في سورية على التفاعل الإيجابي لسياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح والتشريعات التي صدرت وانعكاسها على تفعيل دور القطاع الخاص في العملية التنموية في سورية.

وللتعمق في دراسة تطور الإنتاج ونموه في قطاع الصناعة التحويلية الخاصة خلال الفترة المذكورة سابقاً، فقد اعتمد فترتين زمنيتين، الأولى من عام ١٩٩٠ ولغاية عام ١٩٩٩، والثانية من عام ٢٠٠٠ ولغاية عام ٢٠٠٩، وذلك لمعرفة تأثر الصناعة التحويلية الخاصة بالإجراءات الإصلاحية خلال الفترتين المذكورتين، والجدول التالي يلخص بعض المقاييس الإحصائية الوصفية التي طُبقت على مؤشر الإنتاج في الفترتين المذكورتين.

جدول (٢): بعض المقاييس الإحصائية المتعلقة بالإنتاج الصناعي خلال الفترتين (١٩٩٠ – ١٩٩٩) و (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)
(الوحدة: مليون ل.س)

الفترة الزمنية	الوسط الحسابي		معامل الاختلاف	
	إجمالي الصناعة	الصناعة التحويلية الخاصة	إجمالي الصناعة	الصناعة التحويلية الخاصة
١٩٩٠ – ١٩٩٩	٥٧٣٧٧٦.٨	١٢٠٣٤٦.٥	%١٢.٤٨	%٤٤.٤٤
٢٠٠٠ – ٢٠٠٩	٩٧٣٠٣٦.١	٢٥٣٧٨٩.٤	%٢٠.٤٩	%٣٠.١٩

المصدر: محسوب من خلال بيانات الجدول رقم (1)

يبيّن الجدول ما يلي:

١- إن متوسط إنتاج الصناعة التحويلية في القطاع الخاص قد ارتفع من ١٢٠٣٤٦.٥ مليون ليرة سورية خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٩ إلى ٢٥٣٧٨٩.٤ مليون ليرة سورية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ وبزيادة بلغت نسبتها ١١٠.٩%.

٢- ارتفع متوسط إنتاج إجمالي الصناعة من ٥٧٣٧٧٦.٨ مليون ليرة سورية خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٩ إلى ٦٧٣٠٣٦.١ مليون ليرة سورية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ وبزيادة بلغت نسبتها ١٧.٣% وهذه النسبة منخفضة قياساً على نسبة زيادة إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة، وهذا ما يؤكد ما تم ذكره سابقاً ضعف مساهمة القطاع العام.

٣- يُلاحظ أن معامل الاختلاف (الانحراف المعياري النسبي) المقاس على الصناعة التحويلية الخاصة قد انخفض من ٤٤.٤٤% إلى ٣٠.١٦% وهذا يدل على أن إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة خلال الفترة الثانية أصبحت أكثر استقراراً منها خلال الفترة الأولى، وذلك بسبب أن المشاريع التي بدأت استثماراتها في فترة التسعينات أخذت في العمل واستقر إنتاجها خلال الفترة الثانية، كما أن العوامل التي ساعدت على تأمين مناخ استثماري مريح وخاصة التي صدرت خلال الفترة الثانية ساهمت في زيادة الإنتاج واستقراره.

٤- يؤكد ارتفاع قيمة معامل الاختلاف في الفترة الثانية عن الأولى المقاس على إجمالي الصناعة إلى ضعف استقرار الإنتاج نتيجة تذبذب إنتاج القطاع العام وتأثيره على مجمل الإنتاج.

يبدو واضحاً أن إعطاء الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص الصناعي وتأمين البيئة المناسبة له قد أثرت على تطور إنتاجه بشكل إيجابي وخاصة خلال العقد الأول من القرن الحالي.

ثانياً: تطور ناتج الصناعة التحويلية في القطاع الخاص السوري خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩

يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق قيمة مضافة إجمالية عالية للوصول إلى هوامش ربح عالية، لذلك نجد أن المنشآت التي تحقق قيمة مضافة سالبة لا تستمر في عملها، على عكس منشآت القطاع العام التي تحقق أحياناً قيم مضافة سالبة نتيجة سياسات الدعم والتسعير حيث تكون قيم المدخلات أكبر من قيمة المنتج كما هو في قطاع المطاحن وتكرير النفط.

وبشكلٍ عام تحقق الصناعة التحويلية قيم مضافة عالية إذا لم تؤثر عليها أية عوامل خارجة عن إرادة المنشآت كسياسات التسعير وغيره، وفي سورية ترتبط مدخلات الصناعة التحويلية الخاصة بمواد أولية محلية أسعارها منخفضة وخاصة الصناعات الغذائية والنسيجية التي تشكل الجزء الأكبر في الصناعة التحويلية، ويتواجد صناعات تعتمد على مواد أولية مستوردة أو نصف مصنعة تحقق قيم مضافة أقل من سابقتها، ويبيّن الجدول التالي تطور ناتج الصناعة التحويلية خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩ .

جدول (٣): تطور ناتج الصناعة التحويلية بأسعار عام ٢٠٠٠ خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩

(الوحدة: مليون ليرة سورية)

السنة	ناتج الصناعة التحويلية الخاصة	إجمالي ناتج الصناعة	إجمالي الناتج	نسبة ناتج الصناعة التحويلية الخاصة من	
				ناتج الصناعة	الناتج الكلي
١٩٩٠	١٣٢٩٢	١١٤٨١٢	٤٩٢٨٦٤	١١.٥٨	٢.٧
١٩٩١	١٣٧٢٨	١٣٨٩٦٦	٥٤٧٣٠٧	٩.٨٨	٢.٥١
١٩٩٢	١٤٨٤٩	١٦٧٦٣٢	٦٣٠٨٥٠	٨.٨٦	٢.٣٥
١٩٩٣	١٧٧٦٥	١٨٧٤٤٨	٦٧٠٩٨٥	٩.٤٨	٢.٦٥
١٩٩٤	١٨٩٩٢	١٩٠٧٧٤	٧١٤٦٥٧	٩.٩٦	٢.٦٦
١٩٩٥	٢٣٢٠٠	٢٦٦٢٧١	٨١٤٥٧١	٨.٧١	٢.٨٥
١٩٩٦	٣٦٣٧٥	٢٨١٢٣٦	٨٥٧٥٤٤	١٢.٩٣	٤.٢٤
١٩٩٧	٥١٧٧٩	٢٩٣٥٥٢	٨٧١٤٣١	١٧.٦٤	٥.٩٤
١٩٩٨	٤٩٧٤٤	٢٩٧١٨٧	٩٢٣٠٦٦	١٦.٧٤	٥.٣٩
١٩٩٩	٥٨٢٨٢	٣٠٦٠٢٣	٩١١٦٣٨	١٩.٠٤	٦.٣٩
٢٠٠٠	٥٢٠٨٠	١٠٢٧٩٠	٦٦٦٣٧٠	٥٠.٦٧	٧.٨٢
٢٠٠١	٥٣٦٨١	٢٧٥١٥٢	٩٥٠٢٤٥	١٩.٥١	٥.٦٥
٢٠٠٢	٥٣٢٣٠	٢٦٤٩٨٤	١٠٠٦٤٣١	٢٠.٠٩	٥.٢٩
٢٠٠٣	٥٧٠٦٧	٢٤٨٩٨٦	١٠١٧٧٠٠	٢٢.٩٢	٥.٦١
٢٠٠٤	٨٧٨٥٧	٢٩٨٠٦٤	١٠٨٥٩٩٣	٢٩.٤٨	٨.٠٩
٢٠٠٥	٩٩٩١١	٢٨٠٣٣٢	١١٥١٤٦٤	٣٤.٥٧	٨.٤٢
٢٠٠٦	١١٠٩٠٢	٢٨٣٩٦٨	١٢١١٣٣٨	٣٩.٠٥	٩.١٦
٢٠٠٧	١٢٤٣٣٩	٢٩٩٥٥٥	١٢٨٥٤٠١	٤١.٥١	٩.٦٧
٢٠٠٨	١٤٣٧٢٤	٣١٦٨١٦	١٣٤٢٥٩١	٤٥.٣٧	١٠.٧
٢٠٠٩	١٤٢٣٣٥	٣٢١٢٧٧	١٤٢٢١٧٨	٤٤.٣	١٠.٠١

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية – إعداد الباحث

تشير بيانات الجدول إلى ما يلي:

١- إرتفاع ناتج الصناعة التحويلية الخاصة من ١٣٢٩٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٠ ليصل إلى ١٤٢٣٣٥ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة بلغت ٩٧٠.٨% مما يدل على تطور هذا القطاع بشكل كبير وخاصة بعد عام ٢٠٠٤.

٢- ارتفع إجمالي الناتج في قطاع الصناعة من ١١٤٨١٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٣٢١٢٧٧ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة قدرها ١٧٩.٨%، وهي نسبة أقل من نسبة ارتفاع الصناعة التحويلية الخاصة نتيجة وجود قيم سالبة في ناتج الصناعة التحويلية العامة ناتجة عن سياسات الدعم والتسعير وخاصة في القطاعات التي ذكرت سابقاً.

٣- ارتفعت نسبة مساهمة ناتج الصناعة التحويلية الخاصة من إجمالي ناتج الصناعة حيث بلغت ١١.٥٨% عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٤٤.٣% عام ٢٠٠٩، كما ارتفعت مساهمة ناتج الصناعة

التحويلية الخاصة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢.٧% عام ١٩٩٠ لتصل إلى ١٠% عام ٢٠٠٩.

من البديهي أن يتطور الناتج مع تطور الإنتاج ويُلاحظ من البيانات أن التطور لم يكن بنفس النسب، فالناتج الصناعي يتأثر بارتفاع أسعار السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب الإنتاج وبإنخفاض أسعار المنتج ، ويعتبر ارتفاع مساهمة ناتج الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي حالة صحية في الاقتصاد الوطني. انظر الأشكال البيانية (١) ، (٢) ، (٣)

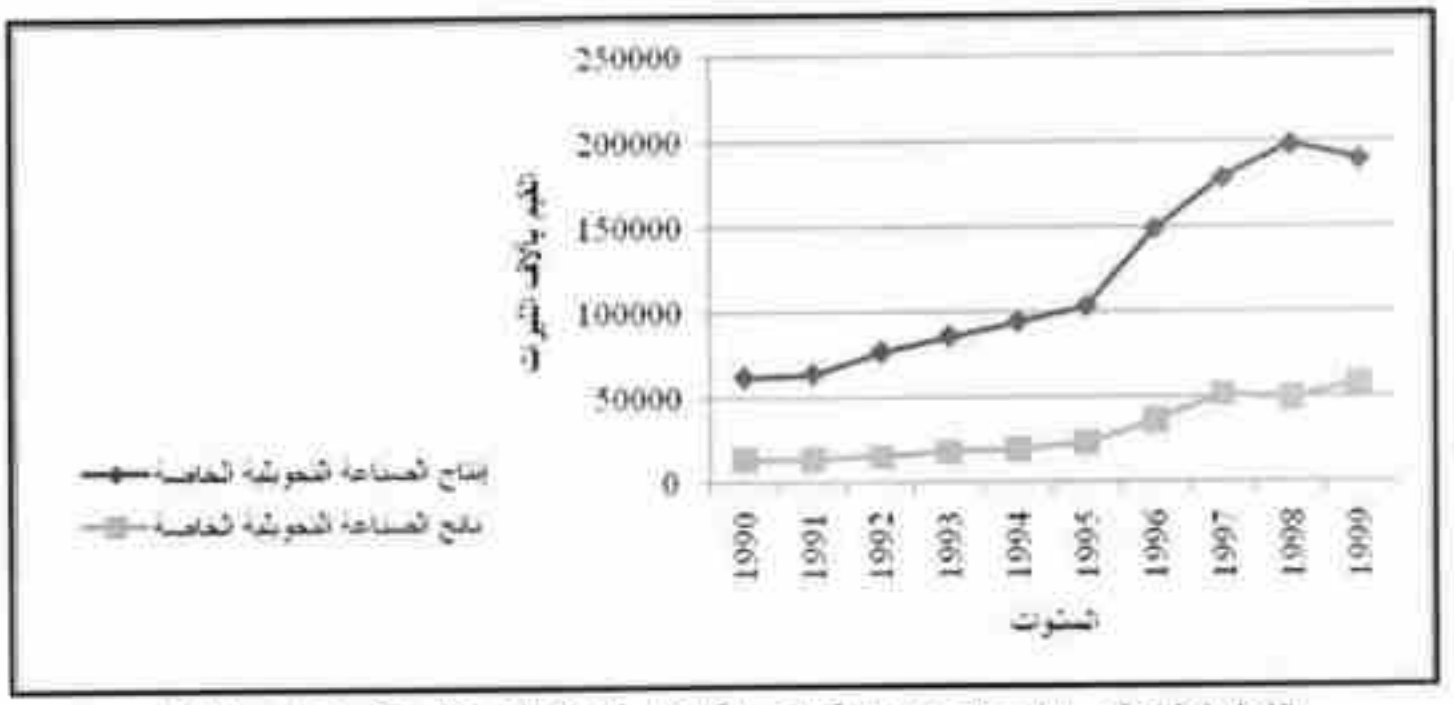

الشكل (١): تطور إنتاج وناتج الصناعة التحويلية الخاصة خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠ – ١٩٩٩

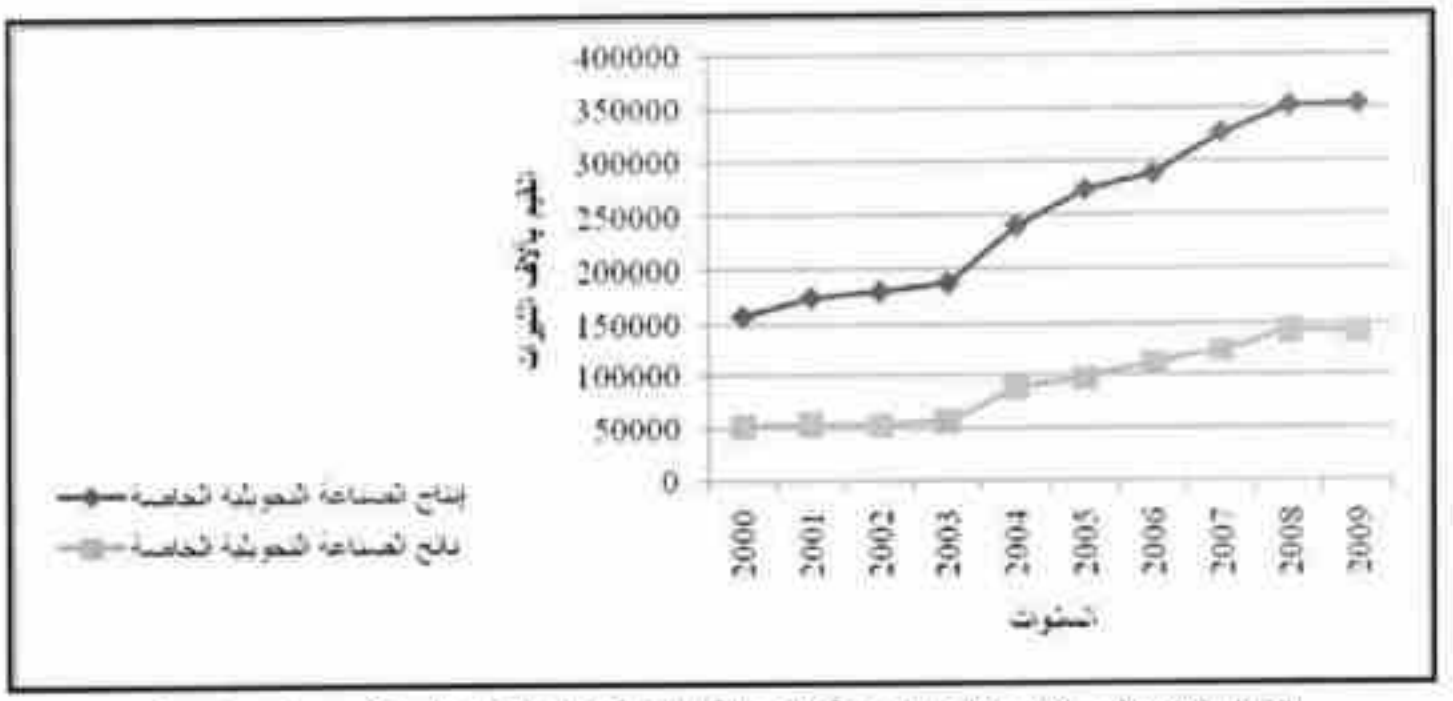

الشكل (٢): تطور إنتاج وناتج الصناعة التحويلية الخاصة خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩

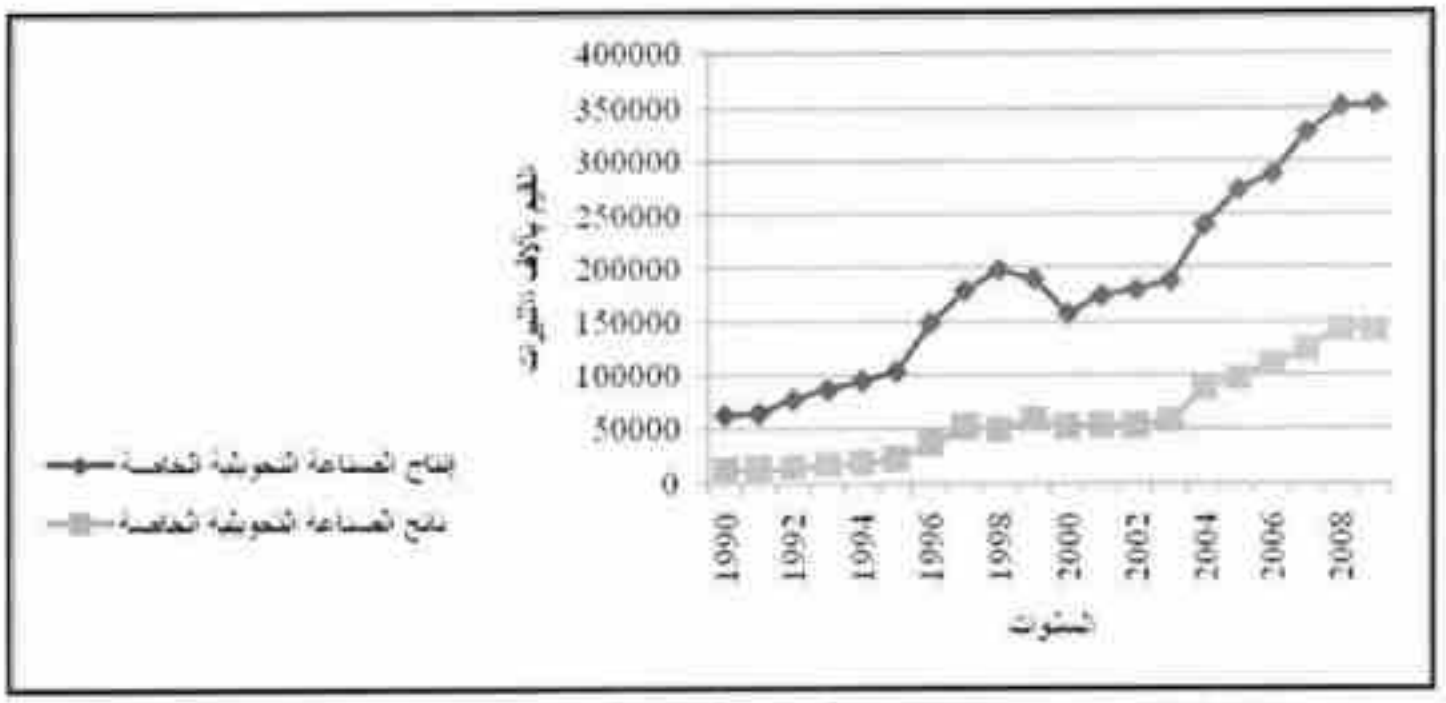

الشكل (٣): تطور إنتاج وناتج الصناعة التحويلية الخاصة خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠ – ٢٠٠٩

وكما تم في تحليل الإنتاج بتقسيم السلسلة إلى فترتين زمنيتين طُبق ذلك على الناتج وفق الجدول التالي:

جدول (٤): بعض المقاييس الإحصائية المتعلقة بالناتج الصناعي خلال الفترتين (١٩٩٠ – ١٩٩٩) و(٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)

(الوحدة: مليون ل.س)

الفترة الزمنية	الوسط الحسابي		معامل الاختلاف	
	إجمالي الصناعة	الصناعة التحويلية الخاصة	إجمالي الصناعة	الصناعة التحويلية الخاصة
١٩٩٠ – ١٩٩٩	٢٢٤٣٩٠.١	٢٩٨٠٠.٦	%٣٢.١	%٥٩.١
٢٠٠٠ – ٢٠٠٩	٢٦٩١٩٢.٤	٩٢٢١٢.٦	%٢٣.٢	%٤٠.٣

المصدر: محسوب من خلال بيانات الجدول رقم (3)

يبين الجدول ما يلي:

١- ارتفاع متوسط ناتج الصناعة التحويلية الخاصة من ٢٩٨٠٠.٦ مليون ليرة سورية خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٩ ليصل إلى ٩٢٢١٢.٦ مليون ليرة سورية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة بلغت ٢٠٩.٤%، كما أن ناتج الصناعة التحويلية الخاصة أظهر استقراراً أكبر خلال الفترة الثانية عن الفترة الأولى ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الاختلاف التي انخفضت من ٥٩.١% خلال الفترة الأولى لتصل إلى ٤٠.٣% خلال الفترة الثانية.

٢- تحسّن قيمة متوسط ناتج إجمالي الصناعة بالفترة الثانية، حيث ارتفعت من ٢٢٤٣٩٠.١ مليون ليرة سورية إلى ٢٦٩١٩٢.٤ مليون ليرة سورية وبنسبة زيادة بلغت ٢٠%، وهي أقل من نسبة زيادة الصناعة التحويلية في القطاع الخاص لأسباب تتعلق بالقطاع العام ذكرت سابقاً، ويبدو من قيمة معامل الاختلاف المحسوبة من بيانات ناتج إجمالي الصناعة أن قطاع الصناعة أصبح أقل تذبذباً خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى.

٣) النتائج والمناقشة

اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: أدت التعديلات التي أدخلت على قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٠) إلى رفع متوسط نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الخاصة من إجمالي قطاع الصناعة.

لأغراض اختبار هذه الفرضية فقد أجري اختبار Kolmogorov-Smirnov للتوزيع الطبيعي للتأكد من أن البيانات المتعلقة بنسبة مساهمة إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة من إجمالي الصناعة تتوزع توزيعاً طبيعياً من أجل تطبيق اختبار ستودنت لمقارنة الأوساط الحسابية لمساهمة إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة من إجمالي الصناعة في الفترتين (١٩٩٠ – ١٩٩٩) و (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)، أظهر الاختبار كما هو مبيّن في الجدول (٥) أنه لا توجد دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٥%، وهذا مؤشر على أن هذه البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً وبالتالي تعد صالحة لإجراء اختبار ستودنت.

جدول(5): اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov		
	Statistic	df	Sig.
مساهمة إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة من إجمالي إنتاج الصناعة	.124	20	.200

من الجدول أعلاه نجد أن إحصائية الاختبار بلغت ٠.١٢٤ وقيمة المعنوية بلغت ٠.٢٠٠ وهي أكبر من ٥%، وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تؤكد على أن البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي.

وفيما يتعلق باختبار ستودنت لمقارنة الأوساط الحسابية ، فقد أظهرت النتائج كما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول (٦): اختبار تجانس التباين لبيانات الفترتين باستخدام Leven Statistic واختبار مقارنة الأوساط الحسابية باستخدام ستودنت.

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
	F	Sig.	t	Sig.
مساهمة إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة من إنتاج إجمالي الصناعة	0.09	0.926	-5.678	.000

يوضّح الجدول أنه لا توجد دلالة إحصائية للفرق بين تباييني بيانات الفترتين وذلك عند مستوى دلالة ٥%، حيث بلغت قيمة F المحسوبة ٠.٠٠٩، وقيمة الاحتمال ٠.٩٢٦ وهي أكبر من ٠.٠٥ (مستوى دلالة)، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على تساوي التباينين؛ وبالنسبة لاختبار ستودنت نجد أن قيمة الاختبار بلغت (-٥.٦٧٨) وعند مستوى دلالة ٥% ودرجات حرية ١٨ فإن قيمة الاختبار الجدولية تساوي (-١.٧٣)، وبالمقارنة بين القيمتين المحسوبة والجدولية نجد أن قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية مما يعني رفض فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين المتوسطين.

لذلك نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن متوسط نسبة مساهمة إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة من الإنتاج الصناعي في الفترة الثانية أكبر من متوسط مساهمة إنتاج الصناعة التحويلية الخاصة من الإنتاج الصناعي في الفترة الأولى.

مما سبق بينت نتائج التحليل صحة الفرضية ويُثبت أن لقانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ وتعديلاته وكافة الإجراءات المتعلقة بالتعددية الاقتصادية والإنفتاح الاقتصادي والتشريعات المتعلقة بذلك أثر على تطور قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في سورية.

الفرضية الثانية: ساهمت قوانين تشجيع الاستثمار في خلق بيئة استثمارية مناسبة للصناعة التحويلية في القطاع الخاص.

لاختبار هذه الفرضية تم ما يلي:

١- إيجاد نموذج انحدار ناتج الصناعة التحويلية الخاصة على إنتاجها في كل فترة زمنية على حده.

٢- اختبار معنوية معامل الانحدار لكل نموذج.

٣- اختبار مقارنة لمعاملي الانحدار لإثبات أن معامل انحدار نموذج الفترة الثانية هو أفضل من انحدار نموذج الفترة الأولى.

وقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS ، وعلى الحسابات اليدوية ، أظهرت النتائج ما يلي:

<u>أولاً: نموذج انحدار ناتج الصناعة التحويلية الخاصة على إنتاجها في الفترة (1990 – 1999)</u>

Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.982	.964	.960	3525.164

The independent variable is الإنتاج.

ANOVA

S.O.V مصدر التباين		Sum of Squares مجموع المربعات	d.f درجة الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F	Sig
SSR	Regression	2695450019.2	1	2695450019.2	216.91	.000
SSE	Residual	99414241.174	8	12426780.147		
SST	Total	2794864260.4	9			

The independent variable is الإنتاج.

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
الإنتاج	.324	.022	.982	14.728	.000
(Constant)	-9142.146	2869.554		-3.186	.013

أظهرت النتائج ما يلي:

١- إن العلاقة بين الناتج والإنتاج علاقة ارتباط خطية قوية، من خلال قيمة معامل الارتباط البالغة (٠.٩٨٢)

٢- تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن 96% من التغيرات في الناتج كان سببها تغيرات الإنتاج.

٣- تبين نتائج تحليل التباين أنه توجد دلالة إحصائية للنموذج حيث بلغت قيمة الاختبار (F) المحسوبة ٢١٦.٩ وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية (٥.٣٢) عند مستوى دلالة ٥%.

٤- بينت نتائج جدول المعاملات (**Coefficients**) أن معادلة خط الانحدار هي:

$$\hat{Y}_i = -9142.14 + 0.324 \cdot X_i$$

حيث أن: $\hat{Y}$: القيمة المقدرة للناتج بدلالة الإنتاج ؛

X : الإنتاج

أي أن كل زيادة في الإنتاج بمقدار وحدة واحدة يزداد الناتج بمعدل زيادة ٠.٣٢٤ وحدة، ولهذه القيمة دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة t المحسوبة ١٤.٧٢٨ وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة ٢.٣١ عند مستوى دلالة ٥% والاختبار من اتجاهين.

ثانياً: نموذج انحدار ناتج الصناعة التحويلية الخاصة على إنتاجها في الفترة (2000 – 2009)

Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.995	.990	.989	3972.711

The independent variable is الإنتاج.

ANOVA

S.O.V مصدر التباين		Sum of Squares مجموع المربعات	d.f درجة الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F	Sig
SSR	Regression	12312031382.315	1	12312031382.315	780.11	.000
SSE	Residual	126259476.085	8	15782434.511		
SST	Total	12438290858.400	9			

The independent variable is الإنتاج.

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
الإنتاج	.483	.017	.995	27.93	.000
(Constant)	-30424.458	4566.989		-6.662	.000

تبين النتائج ما يلي:

١- أن العلاقة بين الناتج والإنتاج في الفترة الثانية أكثر ارتباطاً من الفترة الأولى حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٩٩٥ .

٢- تشير قيمة معامل التحديد إلى أن ٩٩% من التغيرات في الناتج كان سببها تغيرات الإنتاج.

٣- يبيّن تحليل التباين أنه توجد دلالة إحصائية للنموذج حيث بلغت قيمة الاختبار (F) المحسوبة ٧٨٠.١١ وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية (٥.٣٢) عند مستوى دلالة ٥%.

٤- بيّنت نتائج جدول المعاملات **(Coefficients)** أن معادلة خط الانحدار هي:

$$\hat{Y}_i = -30424.458 + 0.483 \cdot X_i$$

أي أن كل زيادة في الإنتاج بمقدار وحدة واحدة في الفترة الثانية يزداد الناتج بمعدل زيادة ٠.٤٨٣ وحدة، ولهذه القيمة دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة t المحسوبة ٢٧.٩٣ وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة ٢.٣١ عند مستوى دلالة ٥% والاختبار من اتجاهين.

ثالثاً: اختبار معنوية الفرق بين معاملي انحدار النموذجين

فرضية العدم (H_0): لا يوجد اختلاف حقيقي أي أن: $H_0: \beta_1 = \beta_2$

الفرضية البديلة(H_1): يوجد اختلاف حقيقي ، وأن معدل الزيادة في الناتج للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) أعلى من معدل الزيادة للفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٩) يعني: $H_1: \beta_1 < \beta_2$

حيث أن: β_1 , β_2 معاملي انحدار المجتمعين الإحصائيين.

الاختبار الإحصائي:

$$T_{cal} = \frac{|b_1 - b_2|}{\sigma_{b1-b2}}$$

حيث أن: T_{cal}: قيمة اختبار ستودنت المحسوبة ؛ b_1, b_2: معاملي انحدار النموذجين ؛

σ_{b1-b2}: الخطأ المعياري للفرق بين معاملي الانحدار

- حساب الخطأ المعياري للفرق بين معاملي الانحدار:

$$\sigma_{b1-b2} = \sqrt{MSE\left(\frac{1}{\sum(X-\bar{X})_1^2} + \frac{1}{\sum(X-\bar{X})_2^2}\right)} = 0.022$$

حيث أن MSE التباين غير المفسر المشترك ويحسب من العلاقة:

$$MSE = \frac{SSE_1 + SSE_2}{(n_1 - 2) + (n_2 - 2)} = 14104607.32$$

و $\sum(X-\bar{X})_1^2$: مجموع مربع انحرافات إنتاج الصناعة الخاصة عن متوسطها الحسابي في الفترة الأولى (١٩٩٠ – ١٩٩٩)

و $\sum(X-\bar{X})_2^2$: مجموع مربع انحرافات قيم إنتاج الصناعة الخاصة عن متوسطها الحسابي في الفترة الثانية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)

و SSE: مجموع مربع انحرافات قيم ناتج الصناعة الخاصة الفعلية عن القيم المقدرة لناتج الصناعة الخاصة المحسوبة بدلالة قيم الإنتاج.

بالتعويض بعلاقة الاختبار:

$$T_{cal} = \frac{|0.324 - 0.483|}{0.022} = 7.18$$

القرار الإحصائي: تُرفض فرضية العدم لأن قيمة الاختبار المحسوبة (٧.١٨) أكبر من قيمة الاختبار الجدولية البالغة ١.٧٥ وذلك عند مستوى دلالة ٥% ودرجات حرية قدرها (١٠ + ١٠ – ٤ = ١٦) والاختبار من اتجاه واحد، كما أنها تُرفض عند مستوى دلالة ١% حيث أن قيمة الاختبار الجدولية تساوي ٢.٥٨ وذلك عند درجات حرية ١٦، ونقرر أن الاختلاف بين معاملي الانحدار هو اختلاف حقيقي، ومعنى ذلك أن معدل زيادة الناتج في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٩ هو أعلى وبشكل حقيقي من معدل زيادة الناتج في الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٩، وهذا ما يؤكد أن تعديلات قانون الاستثمار وصدور قوانين ومراسيم تتعلق بالضرائب والمرسوم (٨) لعام ٢٠٠٧ لها أثر إيجابي في تطوير قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في سوريا.

٤) الاستنتاجات

من خلال ما تقدم يمكن استنتاج بعض النقاط الهامة والأساسية التالية:

١- بدا واضحاً أثر القوانين والمراسيم والتحديثات التي ساهمت في إعطاء مناخاً استثمارياً مريحاً لعمل القطاع الخاص الصناعي على تطور الإنتاج والناتج في الصناعة التحويلية الخاصة، وخاصة خلال العقد الأول من القرن الحالي، حيث ارتفعت مساهمة الصناعة التحويلية الخاصة في الإنتاج والناتج الصناعي بشكل عام وصلت هذه المساهمة إلى أكثر من ٤٠% في بعض السنوات المدروسة، وهذا مؤشر إيجابي على الإجراءات الحكومية التي أدت إلى تحسين البيئة التشريعية والقانونية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز تشاركية القطاعات وتكاملها.

٢- على الرغم من التطور في إنتاج قطاع الصناعة التحويلية الخاصة وارتفاع قيمته بشكل واضح إلا أنه لم يحقق مساهمة عالية في الإنتاج الكلي، حيث بدا ضعف المساهمة واضحاً حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي والارتفاع الذي تحقق لم يصل في أحسن الأحوال إلى أكثرمن ١٥%.

٣- ضعف مساهمة ناتج الصناعة التحويلية الخاصة من إجمالي الناتج الكلي فقد حقق مساهمة متواضعة وصلت إلى حوالي ١٠% في السنوات الأخيرة على الرغم من الارتفاع البطيء والتدريجي خلال الفترة المدروسة.

٤- ارتفاع نسبة ناتج قطاع الصناعة من إجمالي الناتج الكلي من ٢.٣% عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٢٢.٥% عام ٢٠٠٩، وهذا الأمر يؤكد على أهمية قطاع الصناعة من حيث توليده قيمة مضافة عالية، على الرغم من ضعف مساهمة القطاع العام ووجود قيم مضافة سالبة فيه، فإن ذلك يؤكد أهمية قطاع الصناعة في تنمية ونمو الاقتصاد الوطني، ورغم هذا الارتفاع في المساهمة إلاّ أن ذلك يبقى دون المستوى المطلوب للوصول إلى أن يكون القطاع الصناعي قائداً للاقتصاد الوطني، والوصول إلى دولة ذات اقتصاد صناعي، لكن ضعف إنتاج وناتج القطاع الصناعي العام وترهله وعدم قدرته على المنافسة وسياسات التسعير التي تحكم عمل بعض منشأته وسيطرته على بعض

الصناعات ... الخ، كل ذلك أضعف من دور القطاع الصناعي في قيادة العملية التنموية في سورية. يدل ما ذكر سابقاً على أن قطاع الصناعة التحويلية الخاصة مازال قطاعاً ضعيفاً؛ يعود ذلك إلى:

أ) التردد والخوف وعدم الإقدام على استثمارات كبيرة فيه.

ب) غلبة الطابع العائلي على منشأته.

ج) اعتماده على صناعات استهلاكية صغيرة ولم يدخل بعد في صناعات استخراجية كبيرة.

د) احتكار القطاع العام لقطاعات صناعية كبيرة.

٥- إن القوانين والمناخ الذي تهيأ للقطاع الخاص جاء متأخراً، وأن الفترة الزمنية التي ظهرت فيها هذه القوانين والتشريعات فترة قريبة لم تعط ثمارها بعد.

٥) <u>التوصيات</u>

١- بما أن المنشآت الصناعية الخاصة في سورية هي منشآت صغيرة ومتوسطة بغالبيتها، وتتسم بأن إنتاجها ضعيف غير منافس، كما أن توليد القيمة المضافة فيها منخفض ورأس مالها متدني، وعلى الرغم من أنها تتمتع بسرعة التأقلم مع المتغيرات إلا أنها محدودة الموارد وتفتقر للخبرات في مجال التقانات والتسويق ؛ فإنه من المجدي والهام إقامة حاضنات أعمال شركات مسؤولة عن تأهيل العمالة والإشراف على الإنتاج ؛ وتأمين المواد الأولية – الأسواق – والتطوير والمنافسة ؛ هذا يؤدي إلى تطويرها وزيادة الإنتاج والناتج والحفاظ على هذه المنشآت واستمرار عملها.

٢- تمويل مخابر ومراكز للبحث والتطوير وإعادة النظر بمناهج الكليات والمعاهد ومراكز التدريب ذات العلاقة بالقطاع الصناعي وتطويرها، وتوفير التمويل لأصحاب الابتكارات وإحداث مركز وطني للتطوير الصناعي وتفعيل دور المؤسسات الداعمة والمراكز الفنية.

٣- مساهمة الدولة في توزيع وتوطين المنشآت الصناعية من خلال إعطاء تسهيلات وحوافز في المناطق الأقل نمواً والقريبة من المواد الأولية ، وتأمين البنية التحتية اللازمة من طرق وماء وكهرباء واتصالات ... الخ، هذا ما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج والناتج وخلق مراكز نمو في هذه المناطق وتحقيق تنمية متوازنة.

٤- منح مزايا لبعض الأنشطة الصناعية المولدة لقيمة مضافة عالية والتي تعتمد على مواد أولية محلية، على عكس الصناعات التجميعية والتي تعتمد على على مواد أولية عالية القيمة، أو الصناعات التي تعتمد على مواد أولية مستوردة.

٥- إن عدم قدرة النسبة العظمى من المنشآت الصناعية الخاصة على تجديد أصولها وتحديث آلاتها وتقنياتها وآلية عملها وتأهيل العماله فيها يؤثر بشكل سلبي على الإنتاج والناتج، من الضروري إعطاء تسهيلات ومنح إعانات وتقديم قروض قصيرة وطويلة الأجل بفوائد مخفضة من أجل ذلك.

٦- تشجيع تصنيع المواد الأولية وتصديرها سلع مصنعة بشكل نهائي مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة الصناعية وتحسين الميزان التجاري، والأمثلة كثيرة على المواد الأولية أو نصف المصنعة

التي تصدر دون الإستفادة من قيمتها المضافة، ومثال ذلك: النفط الخام وبعض المواد الأولية الاستخراجية - القطن – يُصدر بعد الحلج أو الغزل – ثم يستورد خيوط أومنسوجات بسعر مرتفع أو تعود إلينا ملابس جاهزة، دون الإستفادة من هذه الفروق - زيت الزيتون يُصدر (دوكما) وبأسعار متدنية - الجلود المدبوغة تقوم شركاتنا بالعمليات الصعبة والملوثة للبيئة، وتصدر بعد ذلك دون الحصول على المنتج النهائي وتعود إلينا ملابس جاهزة.

٧- السماح للقطاع الخاص بالدخول في صناعات محتكرة للقطاع العام كالصناعات المتعلقة بتكرير النفط وبعض الصناعات الاستخراجية والتحويلية.

٨- تأهيل العمال في القطاع الخاص والتحفيز على التأهيل والتدريب وفتح المراكز لذلك، مما يساعد على زيادة إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج والناتج.

٩- الاهتمام بمفاهيم المواصفات والجودة، فهي أساسية في تسويق المنتجات والمنافسة مما ينعكس على زيادة الإنتاج وارتفاعة وبالتالي زيادة الإنتاجية.

١٠- التحسين المستمر في مناخ الاستثمار ومعالجة المعوقات وتشجيع الاستثمارت الأجنبية على دخول المجال الصناعي من خلال الترويج لمشاريع تهم البلد وتؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي.

٦) الخاتمة

إن تحديث وتطوير قطاع الصناعة وخاصة التحويلية، أصبح ضرورة ملحة وأساسية، فهي تتمثل في كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وتحتاج إلى كافة الجهود من الجهات الحكومية والخاصة لنقلها نقلة نوعية تؤدي إلى قيادتها للقطاعات الاقتصادية في سورية، وعملية التنمية ليست حكراً على قطاع معين فهي موضوع شامل يغطي كافة الأنشطة والقطاعات، فصياغة استراتيجية اقتصادية متكاملة تترجم بصورة ديناميكية مبدأ التعددية الاقتصادية.

بات ضرورة ملحة وهامة تطوير قطاع الصناعة والتأكيد على دور التعددية فيه والتكامل بين فروع النشاطات المختلفة لنقله نقلة نوعية لقيادة دفة الاقتصاد الوطني في سورية.

المراجع:

- مرزوق نبيل، ١٩٩٩ – **الخصخصة أفاقها وأبعادها**. الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر المعاصر.
- سفيان سمير، ٢٠٠٩ – **الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية**. دمشق، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي.
- مرسي فؤاد، ١٩٨٠ – **هذا الانفتاح الاقتصادي**. بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر.
- الحمش منير، ٢٠٠٣ – **الاصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة**. دمشق، دار الرضا للنشر.
- سليمان عدنان، ٢٠٠٥ – **اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية**. دمشق، دار الرضا للنشر
- حميدان عدنان؛ وآخرون، ٢٠٠٥ – **الإحصاء التطبيقي**. جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- عبد النور خالد – **تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية والخارجية**. جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية عشر
- لحام فؤاد – **الصناعة السورية وتحديات المستقبل**. جمعية العلوم الاقتصادية – ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرون
- المكتب المركزي للإحصاء – **المجموعات الإحصائية السنوية**. من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٩.

Private manufacturing industries in Syria
During 1990-2009
Analytical study for output and production

Abstract:

This study is a brief view on the development stages of Syrian Economy from the fifteenth of the previous century to the first decade of this century.

This study considered mainly the development of manufacturing industry in private sector in Syria during 1990 – 2009 and its contribute to the Gross output and product of industry. The study involved two sub-periods; the first one is 1990 – 1999 and the second is 2000 – 2009, and some statistical tests have been applied for research hypotheses in order to know the impact of encouraging investment laws and their amendments and promoting the pluralism and the openness on the development of Gross output and product in the sector.

Also, the study showed the most important conclusions to recommendations which may contribute to deepening the role of manufacturing industry in private sector in the economic and social development in Syria.